

مشروع بيان دولة قطر أمام الدورة (48) لمجلس التنمية الصناعية  
لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيديو)  
فيينا 23-25 نوفمبر 2020

السيد الرئيس  
اتقدم لكم وللسادة أعضاء المكتب بالتهنئة على رئاسة هذه  
الدورة معرباً لكم عن دعمنا الكامل من أجل إنجاز أعمال هذه  
الدورة.

كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا لرئيس الدورة (47)  
ولأعضاء مكتبه على الجهود التي بذلوها، كما نعرب عن دعمنا  
وتقديرنا لجهود سعادة السيد/ لي يون، مدير عام اليونيديو، كما  
نتوجه بالشكر والتقدير لسكرتارية اليونيديو على الإعداد الجيد  
لهذه الدورة.

السيد الرئيس  
لقد أوضحت الأحداث الأخيرة ومنها جائحة كورونا  
والصعوبات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن هذه  
التحديات ذات بعد عالمي وأنه لا يمكن مواجهتها إلا في سياق  
عمل تعددي ووضع استجابات عالمية منسقة وواضحة، وإن  
المنظمات الدولية هي أنجح الأدوات للتصدي للتحديات  
المشتركة. واليونيديو هي واحدة من هذه المنظمات التي تستحق  
منا جميعاً الدعم والمساندة.

لقد حققت اليونيديو تقدماً يستحق الثناء في تنفيذ مهماتها،  
والتقرير السنوي للمدير العام عن سنة 2019 زاخر بالأمثلة عن  
هذه النجاحات، وبهذا الصدد نرحب بتعهد اليونيديو بالالتزام  
بتعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتدابير الجماعية التي  
تتخذها لدعم التنمية المستدامة، كما نرحب ودعم دور اليونيديو  
كميسر للإستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تحقيق تنمية  
صناعية شاملة للجميع ومستدامة، وبالذات تيسير توفير  
التكنولوجيا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز  
المعارف والقدرات المؤسسية في البلدان النامية.

السيد الرئيس  
تؤمن دولة قطر أن الصناعة مصدر رئيسي للحلول العملية  
في مواجهة التحديات الإنمائية العالمية وتحقيق الرفاهية وبناء  
السلام. وانطلاقاً من رؤية قطر الوطنية 2030 التي تهدف إلى  
تحويل دولة قطر بحلول العام 2030 إلى دولة متقدمة بالتنمية  
مستدامة، وتوفير العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل ولكل

سكانها الكرام، فقد وضعت دولة قطر استراتيجية للتنمية الوطنية تركز على الإنسان باعتباره أداة التنمية وغايتها، وأعطت للتنمية الصناعية دوراً أساسياً في خطة التنمية الوطنية، وركزت على الإمكانيات المتاحة من المصادر المحلية، بأقصى حدود وبأعلى مستوى من الكفاءة والفعالية، ونتطلع إلى تعاون مستقبلي واسع مع اليونيدو وخاصة في مجال الصناعات عالية التقنية والمشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة، وتدريب الشباب.

وقد ركزت الاستراتيجية الصناعية القطرية على الاهتمام بالصناعات الغذائية والمعرفية، والصناعات البيئية، والصناعات الدوائية، والصناعات ذات الميزات التنافسية لدولة قطر مثل صناعة الألمنيوم والبتروكيماويات، واستطاعت دولة قطر تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي وفائض في بعض المنتجات الغذائية، كما كان للقطاع الخاص دور كبير في دفع عجلة التنمية الصناعية لدولة قطر وذلك من خلال إقامة المنشآت الصناعية الحديثة الخاصة بإنتاج المواد الأساسية التي تدعم الاقتصاد الوطني.

وأنشأت دولة قطر ست مناطق صناعية لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تهيئة المرافق الأساسية للمصانع، وكذلك أنشأت مناطق اقتصادية ومناطق حرة، وحاضنات أعمال لزيادة الأعمال. وشركات تقيمها الشركات الوطنية العاملة في مجال البتروكيماويات وصناعات الغاز مع كيانات عالمية كبيرة في القطاع الصناعي.

إن دولة قطر حريصة على تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في أنشطة الصناعة التحويلية، وتقديم حزمة من الحوافز التشجيعية المتنوعة وذلك عن طريق إصدار الأدوات التشريعية المحفزة على المشاركة والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

**وشكراً السيد الرئيس**